



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سوسيولوجيا الاحتجاج قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد 31 تموز 2015

اسم الكاتب: م.د. علي طاهر الحمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2331>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/13 21:56 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## سوسيولوجيا الاحتجاج قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ تموز ٢٠١٥

م.د. علي طاهر الحمود(\*)

### المقدمة

طالما كانت البصرة هي المدينة الأولى التي انطلقت منها شرارة الغضب ضد السلطة احتجاجاً واستنكاراً وتنديداً؛ فهي المحافظة التي تمول ٦٧٠٪ من خزينة العراق المالية، وفيها ميناؤه الوحيد، ونصف نخيل البلاد. لكن حرمان هذه المحافظة لأسباب سياسية وطائفية في النظام السابق، وحجم الفساد، وقلة الكفاءة المتراكمة بعد عام ٢٠٠٣م، جعلها منطلقاً لحركات الاحتجاج التي لم تخلي من إراقة دماء الأبرياء؛ فانتفاضة عام ١٩٩١م كانت من البصرة، وشرارة الاحتجاجات عام ٢٠١١م كانت من البصرة أيضاً، وقبيل انتهاء شهر يوليوا تموز عام ٢٠١٥م انطلقت من المحافظة ذاتها حركة الاحتجاج على انعدام التيار الكهربائي، الذي بات رمزاً للخدمات المفقودة منذ اثنين عشرة سنة في العهد الديمقراطي الجديد.

كانت البداية في قضاء (المدينة) حيث يمترج الفقر باستعداد الناس هناك منذ عقود للتضحية من أجل الدين والوطن؛ فقد خرج الناس منددين بانقطاع الكهرباء، وكان الردُّ رصاصةً استقرت في رأس الشاب منتصر الحلبي، الذي لم يبلغ الثمانية عشر عاماً، وكان دمه بدأية التفكير في توسيع رقعة الاحتجاج، التي تلقفها عدد من الناشطين والإعلاميين والأكاديميين في بغداد وبقية المحافظات.

(\*) قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

لم تكن هذه التظاهرات الاحتجاجية هي الأولى؛ إذ سبق ذلك كثير من التظاهرات المدنية ذات المطالب المحددة او العامة، لكن ما ميّز تظاهرات (أيام الجمعة) بعد ٣١ يوليوز / تموز عام ٢٠١٥ هو شدة التنظيم والانضباط، وتمثيلها أوسع شرائح اجتماعية ممكنة.

سنبحث في هذه الدراسة عن جذور الحركة الاحتجاجية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ضد التجربة السياسية العراقية التي أوصلت البلاد إلى طريق مسدود من خلال نظام حاكم ينخره الفساد، ومعطل للإرادة لبناء الدولة، ومتميّز بفُسْوِيَّته وانقسامه. وبذلك فإن الدراسة لا تعنى بالظاهرات او الاحتجاجات والاعتصامات التي خرجت بشكل عفوياً او تلك التي دعت إليها احزاب سياسية او جهات دينية، فالظاهرة الأولى التي شهدتها العراق بعد ٢٠٠٣م كانت عفوية، وخرجت ضد قراري الحكم المدني بول بريمر رقمي ١ و ٢ اللذين الغى بموجبهما عدداً من مؤسسات الدولة العراقية مثل الجيش والاجهزة الأمنية ووزارة الاعلام فضلاً عن حل حزب البعث. وقد سير التيار الصدري منذ ذلك الحين حتى خروج القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١٤م عشرات النظاهرات الداعية إلى طرد قوات الاحتلال من البلاد. كما خرجت عشرات التظاهرات الاحتجاجية الأخرى كان بعضها عفويًا تتعلق بمطالبات محدودة للموظفين احياناً، او تظاهرات ذات طابع سياسي دعا إليها زعماء وأحزاب احياناً أخرى. ولعل من أهم تلك المظاهرات الاحتجاجية السياسية تلك التي أدت إلى اعتصام العشائر واهالي المناطق الغربية ذات الأغلبية العربية السنوية في ابريل نيسان ٢٠١٣م، والتي انتهت إلى مقتل العشرات من المعتصمين في قضاء الحويجة بكركوك. وكانت ابرز مطلب المحتجين في ساحات الاعتصام تلك اصدار قانون العفو العام، والغاء قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث)، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب، وتحقيق التوازن الطائفي في

المناصب الحكومية، وغيرها من المطالب التي تكررت على لسان السياسيين من العرب السنة منذ تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣م.

وستسعى الدراسة الحالية الى تقصي التطور في التظاهرات التي قادها ونظمها ناشطون ومنظمات المجتمع المدني واعلاميون وأكاديميون. وبذلك ستتناول الدراسة الطبقة الوسطى العراقية الحديثة، التي شكلت العمود الفقري لبنية الاحتجاج الجماهيري في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب بعد ٣١ تموز ٢٠١٥م. وستفصل الدراسة أهم معالم الاحتجاجات ومطالبه، وموافق المرجعية الدينية وأحزاب السلطة والحكومة من مطالب المحتجين، والآمالات الممكنة لحركات الاحتجاج والتظاهر المدنية في المستقبل العراقي المنظور.

#### منهجية الدراسة وادواتها:

تعد الدراسة الحالية ضمن الدراسات الكيفية التي تبني رؤية وصفية تحليلية في النظر إلى حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ تموز ٢٠١٥ من زاويتين: تحالف القوى الثلاث المؤثرة في حركة الإصلاح المتمثلة في: (الجماهير المتظاهرة)، و(مرجعية السيد السيستاني)، و(رئيس الوزراء حيدر العبادي)، وتلقي مطالب التغيير من الأسفل وإرادة التغيير من الأعلى.

وتعتمد الدراسة على اداتي: ١ - البيانات الشانوية (المكتبة) مثل الاحصائيات والارشيف الرسمي، ٢ - المقابلة، مع اهم الفاعلين المدنيين في المظاهرات الاحتجاجية. ٣ - الملاحظة بالمشاركة، حيث عمد الباحث الى تسجيل ملاحظاته عبر مشاركته الفعلية بالتظاهرات الاحتجاجية في بغداد.

#### اشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تشكل حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٢٠٠٣ م عالمة فارقة في طبيعة الاحتجاجات التي شهدتها العراق المعاصر. فبعدما كان

عنصر المظلومية والتهميشه اساسيا في تحريك الشارع نحو السلطة (على الاقل في العقود التي حكمها حزب البعث في العراق)، بات اليوم اهدافا عقلانية تخص بناء الدولة وهي اهداف عابرة للمظلوميات الطائفية والقومية، هي التي تحرك الشارع.

وبذلك فإن الدراسة تتبعي الإجابة عن تساؤلات عدّة، منها:

١- ما هي بنية التجمعات الاحتجاجية التي شهدتها العراق عموماً

وبغداد خصوصاً بعد ٣١ تموز ٢٠١٥ م؟

٢- ما هي ابرز المطالبات للاحتجاجات المذكورة؟

٣- هل يؤمل ان تفضي تلك الاحتجاجات الى نتائج ملموسة على العملية السياسية في العراق؟

#### اهداف الدراسة وفرضيتها:

تهدف الدراسة الى البحث في بنية الاحتجاج المدني في العراق، ودور الطبقة الوسطى (المتعلمة والشابة) فيه، كما تبرز أهم التحديات أمام حركة الاحتجاج ضد الفساد وضعف الخدمات، وأهمها المقاومة التي تُبديها قوى الإسلام السياسي الشيعي المهيمنة على الحكم في البلاد.

وتفترض الدراسة افتراضا رئيسا هو: ان حركة الاحتجاج ترعرعت في مناطق شيعية، وأن أهم نتائجها هي الانقسام الشيعي - الشيعي على فلسفة الدولة وبنائها.

#### جذور الحركة الاحتجاجية بعد عام ٢٠٠٣ م

شكّلت التظاهرات الاحتجاجية ضد قرار مجلس الحكم الانتقالي رقم ١٣٧ في يناير عام ٢٠٠٤ م النواة الجنينية للتظاهرات المدنية التي اجتاحت العراق في مدد متقطعة فيما بعد؛ فتلك التظاهرات أسفرت عن نجاح المنظمات المدنية في إلغاء القرار المذكور، الذي كان يلغي قانون الأحوال الشخصية النافذ منذ عام ١٩٥٨ م، ويحل محله

القوانين الدينية لكل طائفة، وهو ما كان يعني إلغاء كثير من الحقوق التي نالتها المرأة العراقية عبر عقود. وكان لنجاح المنظمات المدنية في إلغاء هذا القرار تأثير كبير في نمو الشقة بالذات التي غابت عن الطبقة الوسطى المتعلمة، وعن المنظمات المدنية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ م.

قامت هذه المنظمات بتنظيم عشرات التظاهرات، أغلبها بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١٠ م، وتميزت بعض هذه التظاهرات بضبابية الموضوع والشعارات؛ مثل تظاهرات ٢٥ فبراير / شباط عام ٢٠١١ م، مع أن تلك التظاهرات كشفت مدى خوف النظام السياسي في العراق من تحرك الشارع. حتى ان رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تعهد امام الكاميرات آنذاك بأن يحدث اصلاحات جوهرية في (١٠٠) يوم، لكن واقع الاحداث بعد ذلك كشف اصرار المالكي على السياسات الحكومية ذاتها، بل فضحت خططا ادت الى مصادرة المظاهرات في ساحة التحرير ببغداد بعد نزول انصار المالكي الى الشارع تحت عنوان (مجالس الاسناد العشائرية). وكان لتدخل انصار المالكي تداعيات اهمها مصادمات مع المتظاهرين تحت قيادة المنظمات المدنية، وبالنهاية تلاشي المظاهرات بمرور الايام. وكانت تظاهرات ٢٥ فبراير / شباط عام ٢٠١١ م إيذاناً بالمطالب المتزايدة بإصلاح النظام، وليس إسقاطه على غرار الحركات الشعبية التي أدت إلى إسقاط الأنظمة الديكتاتورية في ليبيا ومصر وتونس واليمن. ولعل شعور منظمات المجتمع المدني العراقي بفداحة الأضرار الممكنة والتداعيات المؤكدة لإسقاط الأنظمة، وكذلك الشرعية السياسية المقبولة التي يتمتع بها النظام السياسي في العراق، دعاها إلى التركيز في إصلاح النظام وآليات بناء الدولة وتماسك الأمة العراقية، بدلاً من المطالبة بـ <sup>الخيار</sup> شديد العقید، وكثير التكلفة، وغير مضمون النتائج، مثل (إسقاط النظام).

وتتامى الوعي السياسي والخطاب النجوي بين المثقفين والناشطين ومنظomas المجتمع المدني والأكاديميين؛ ليسفر عن تظاهرات متعددة أخرى، منها التظاهرات المطالبة بصيانة حرية التعبير بعد التهديدات العلنية التي تلقاها الصحفي المعروف أحمد عبدالحسين عقب مقال جريء له عن سرقة بنك عراقي على أيدي جهاز حماية نائب رئيس الجمهورية آنذاك عادل عبدالمهدي. كما سجلت المنظمات المدنية حضوراً لافتاً في تظاهرات (الشمع)، التي أوقدوها احتجاجاً على محاولة اغتيال الصحفي عماد العبادي بعد تصريحات علنية له ضد أحزاب السلطة، تلتها تظاهرات أخرى خرج فيها الناشطون في كردستان وبغداد عقب اغتيال الصحفي الكردي سردار شعبان بعد مقالٍ انتقد فيه بشدة رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

وكانت تظاهرات الناشطين والمدنيين مطلبيّةً وشديدة التنظيم والوضوح والتأثير أحياناً، مثل تلك التي خرجت في ٣١ أغسطس / آب عام ٢٠١٣م، وطالبت بإلغاء امتيازات المسؤولين ونواب البرلمان ورواتبهم التقاعدية، وأسفرت عن رضوخ الجهات التنفيذية والتشريعية لمطالب المتظاهرين.

كانت هذه التظاهرات والحركات الاحتجاجية والحوارات النجوي والرأي العام، الذي شارك في صنعه أكاديميون وإعلاميون، طريقاً عراقياً لتجربة التغيير من الداخل بعدما كان التغيير على المستوى السياسي من الخارج فقط؛ فتأثير دول الجوار في قرار الأحزاب الموالية، والتأثير الدولي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجودها المطلق في العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، أغلق الباب مدةً طويلةً أمام أيّ تغيير قد ينشده العراقيون من الداخل. ويمكن القول: إن التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها العراق خلال مددٍ متقطعة منذ فبراير / شباط عام ٢٠١١م بشكل خاصٌ كانت تعبيراً عن رغبة عراقية

في عدم التفريط في الحرية التي نالها العراقيون، أو النظام السياسي بآلياته الدستورية العامة، وعدم الاستسلام للسلطة وأحزابها التي أعادت طوبيلاً عملية بناء الدولة وتقديمها.

### انسداد أفق الدولة العراقية

إذا كانت لحظة إسقاط تمثال الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ساحة الفردوس في التاسع من إبريل / نيسان عام ٢٠٠٣م إيذاناً بنهاية عصر الدولة القومية بمعناها الكلاسيكي الرافض للوطنية المتعددة فإن الاحتجاجات التي انطلقت منذ ٣١ يوليوليو تموز عام ٢٠١٥م كشفت الانسداد الذي وصل إليه مشروع الدولة التوافقية المحاخصاتية في العراق. وأبرز مظاهر الدولة التوافقية هي: حجم ملفات الفساد المركونة لدى القضاء، وانصياع هذا القضاء للإرادة السياسية، وعدم المضي في مشروع بناء الدولة ومتطلباتها التشريعية والدستورية، وتعيق الهوة بين أتباع الطوائف والقوميات والديانات في العراق.

#### - ملفات الفساد:

فيما يتعلق بملفات الفساد شاهد العراقيون صمت الحكومة والقضاء على نهب ٥٠٠ مليار دينار (نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي) في قضية المساعدات الحكومية للنازحين من المناطق التي دخلتها داعش، وتدالوت الصحافة الاستقصائية ومواقع التواصل الاجتماعي عشرات الوثائق التي تدين مسؤولين كبار في الحكومة. كما أن المتهمين في فضيحة الأسلحة الروسية، التي شملت رشاوى بأكثـر من ٢٥٠ مليون دولار، ما زالوا أحـراراً داخل العراق وخارجـه، وما زالـ المـتهم الأسـاسي في سـرقة (مـخصصـات الطعام) لـعشـرين ألف جـنـدي من قـوـة حـماـية المـنشـآـت يـمارـسـ مـهامـه نـائـباً فيـ الـبرـلـمانـ.

وعلى غرار كل ذلك بقيت ملفات شراء الطائرات الكندية، والمدارس الحديدية، وشركة فلاي بغداد للطيران، وعقود الكهرباء، والشاي المخلوط ببرادة الحديد، وملفات القادة العسكريين الذين اشتروا رُتبهم، وباعوا جنودهم، بقيت كل هذه الملفات مُحكمة الإغلاق، يصونها قضاء مسيّس يتبع أمزجة السياسة ومصالحها.

لا يتوقف الفساد على المafيات السياسية التي تقودها أحزاب أو شخصيات قريبة من رأس السلطة فقط، بل أمسى ثقافةً عامّةً تمارسها دوائر الدولة كافيةً. وتمثل أبرز مظاهر الفساد في: الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، والواسطة، والابتزاز، والتزوير، والاختلاس، بينما أبرز أسباب الفساد هي: التوسيع البيروقراطي، وغياب الأنظمة التشريعية الرادعة، والتحولات الاقتصادية المفاجئة، وضعف آليات الديمقراطية؛ مثل: المساءلة وحكم القانون، ونقص الشفافية، وضعف الحريات العامة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني<sup>(١)</sup>.

لم تتوقف التقارير الدولية عن تصنيف العراق ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً، والأقل شفافيةً، والأكثر صعوبةً في الاستثمار والأعمال الاقتصادية في العالم منذ عام ٢٠٠٣م إلى الوقت الراهن. ويدرك تقرير دولي نُشر عام ٢٠١١م أن ٥٨٩٪ من مراجعي مؤسسات الدولة في كربلاء يضطرون إلى دفع الرشاوى من أجل معاملاتهم، وفي بغداد تعرض أكثر من ٧٠٪ من الشركات للابتزاز المالي. ويشير التقرير إلى أن ٦٤٪ من أصحاب المشروعات دفعوا (هديةً) من أجل الحصول على عقد حكومي في العراق<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> هادي حسن شويخ، "الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية في العراق ما بعد ٢٠٠٣م"، أبحاث ودراسات في تجربة العدالة الانتقالية في العراق، (بغداد، منظمة المجتمع العراقي الممذوجي، ٢٠١١م)، ص ٢٧٠-٢٨٠.

<sup>(٢)</sup> ماجد الصوري، نقلاً عن تقرير البنك الدولي عن العراق عام ٢٠١١م. للمزيد انظر: "الفساد المالي والإداري: الأسباب والمظاهر"، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، على: <http://iraqieconomists.net>

ويمكن تلمس حجم الفساد من خلال ميزانيات الاستثمار التي خصّصتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣م إلى لحظة تفجير الاحتجاجات، التي بلغت أكثر من ٤٠٠ مليار دولار. ويدرك مظهر محمد صالح -المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي- أن ما تم تنفيذه من المشروعات على أرض الواقع هو ٥٢٠٪ فقط، وأن ٩٠٪ من هذه المشروعات التي تم إقرارها كانت من غير دراسات جدوى اقتصادية<sup>٣</sup>).

#### - بناء الدولة:

أحال الدستور العراقي الدائم، المقرر باستفتاء عام ٢٠٠٥م، أكثر من ٤٥ مادة منه إلى قوانين منتظمة لم يشرع أغلبها إلى الآن، وانشغل مجلس النواب طوال الدورات التشريعية المختلفة بالمناكلات السياسية، والعمل السياسي، أكثر من اهتمامه بإقرار القوانين المعنية ببناء الدولة، حتى إن البرلمان العراقي لم يتowan عن إقرار قوانين أصبحت مشار سخري للرأي العام العراقي؛ مثل: قانون انضمام العراق إلى اتفاقية الصيد البري، وقانون منع الضوضاء، وقانون منع التدخين في الأماكن العامة، في الوقت الذي أخفق فيه في التصويت على تشريعات تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛ فمن ضمن القوانين التي ترسم المسار السياسي أخفق البرلمان إلى لحظة انطلاق الاحتجاجات في التصويت على: قانون الأحزاب، وقانون المحكمة الاتحادية، وقانون العفو العام، وقانون حق الوصول إلى المعلومة، وقانون حرية التعبير، وضمن القوانين ذات الأهمية الاجتماعية أخفق مجلس النواب في التصويت على: قوانين الضمان الاجتماعي، وقانون العمل، وقانون الضمان الصحي، وضمن القوانين ذات الأهمية الاقتصادية لم ينجح مجلس النواب إلى الآن في

<sup>٣</sup>) مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، محاضرة اقتصادية عن موازنة عام ٢٠١٥م في بيت الحكم ببغداد.

تمرير قانون النفط والغاز، وقانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التوريدات العامة، وقانون الإفلاس.

وفي الوقت ذاته، فإن كثيراً من القوانين المقررة أصلاً لم يتم تفعيلها على أرض الواقع من خلال التعليمات الحكومية، وأهمها: قانون الضريبة الجمركية عام ٢٠١٠م، وقانون المنافسة ومكافحة الاحتكار عام ٢٠١٠م، وقانون حماية المستهلك عام ٢٠١٠م، وقانون حماية المنتجات العراقية عام ٢٠١٠م<sup>(٤)</sup>). ويمكن تلمس حجم الانسداد السياسي الذي بلغته الدولة العراقية من خلال أعداد القوانين التي لم تشرع وأهميتها، أو أعداد القوانين التي لم يتم تفعيلها (تحت ضغوط سياسية أيضاً).

#### - دولة المحاصصة:

كان الانتقاد الأبرز للنظام السياسي قبل عام ٢٠٠٣م هو انغلاقه على القومية العربية، والمذهب السنوي، واتجاهه الأحادي في الحكم على يد حزب البعث العربي الاشتراكي من دون وجود أحزاب منافسة. وأقيمت الترتيبات السياسية بعد سقوط نظام صدام لتأليفي هذه الإشكاليات، فُفتحت الأبواب على مصاريها لتأسيس الأحزاب، وكان الإصرار الأمريكي كبيراً على إشراك مختلف الإثنيات (القومية، والطائفية، والدينية) في إدارة الدولة، وُعرف ذلك بـ(نظام المكونات، أو المحاصصة).

ومنذ الحكومة المؤقتة التي تولّت الحكم عام ٢٠٠٥م احتفظ الأكراد بمنصب رئاسة الجمهورية، بينما أدار العرب الشيعة منصب رئاسة الوزراء، وتولّى العرب السنة رئاسة البرلمان، وتقاسمت هذه

<sup>(٤)</sup> هيئة المستشارين في مجلس الوزراء، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص: ٤٠٣٠-٢٠١٤م، (بغداد، ٢٠١٤م)، ص ١١٣-١١١.

المكونات الثلاثة الكبرى بقية المناصب التنفيذية (وزراء، ورؤساء هيئات، وسفراء، وكلاء، ومديرون عامون) وفقاً للتوافقات السياسية والحجم السكاني.

ولا يخفى أن توزيع المناصب والشراكة السياسية لم يتضمنا الفئات المدنية من علمانيين ولبراليين الخ من الفئات غير المنتسبة إلى نظام المكونات؛ إذ حرص ممثلو المكونات الإثنية السياسية على إغلاق الباب أمام أي مكون جديد عابر لحدود الطائفية والقومية من خلال تفاوضات أددت في نهاية المطاف إلى انسداد الأفق أمام بناء الدولة؛ فاحتفظ كلّ مكون بملحوظاته وملفاته ضد المكون الآخر ضمن تفاصيل سياسي غير معلن، وأنتج هذا الوضع ما سماه الباحث والناشط المدني سعد سلوم (مشروع اللادولة، أو لامشروع الدولة)<sup>(٥)</sup> وبذلك اختزل القادة السياسيون في العراق مفاهيم: الدولة العصرية، والأمة، والتعددية، والديمقراطية، في مجرد آليات من دون الخوض في عمق المفاهيم، وتحويلها إلى سلوكٍ وثقافةٍ ممارسةٍ في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

### معالم الطبقة الوسطى الجديدة في العراق

ارتباط تشكّل الطبقة الوسطى في العراق في العقود الأخيرة بتلك الفئات المتمدنة من المجتمع المتممّعة بدخل اقتصادي مستقرّ، ومستوى تعليمي عالٍ، خصوصاً أن هذه الطبقة تعتمد على المرتبات الحكومية بعدما كانت مستقلةً عنها على شكل (ملاك الأراضي) أو (تجار المدن)، قبل أن يتم محقّهما على يد النظام الجمهوري بعد انقلابه على النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨م. وقد ارتفع عدد مستلمي الرواتب من الدولة (عدا القوى الأمنية) من نحو نصف مليون موظف عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من ثلاثة ملايين موظف عام ٢٠١٠م، وهو عدد يشكّل

<sup>(٥)</sup> حوار خاص أجراه الباحث مع سعد سلوم -رئيس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية- في ٩ أكتوبر / تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

٤٥٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد، وتبلغ أعداد الموظفين الحكومييناليوم نحو أربعة ملايين وخمسمائة ألف موظف، يضاف إليهم ٦ مليون ونصف المليون من المتقاعدين (١).

أما معدلات الدخل، التي كانت تلامس الواقع تقريباً عام ٢٠٠٣م بنحو ٤٤٠ دولاراً فقط؛ بفعل استمرار العقوبات الدولية المفروضة عقب غزو نظام صدام دولة الكويت، فقد باتت تبلغ نحو ٦٧٦٦ دولاراً عام ٢٠١٤م. وفي الوقت الذي كان فيه ٢٣٩٠ ديناراً عراقياً يساوي ١٢١٠ دولاراً أمريكاً واحداً عام ٢٠٠٣م تغير الأمر عام ٢٠١٥م ليكون ١٢١٠ دينارات عراقية تساوي دولاراً أمريكاً واحداً.

ولعلّ من المفيد أيضاً الإشارة إلى عدد السيارات الموجودة في العراق بوصفها مؤشراً على الرفاهية؛ إذ ارتفعت أعداد السيارات من أقلّ من نصف مليون سيارة عام ٢٠٠٣م إلى ٤٥١٥,٠٤١ سيارة نهاية عام ٢٠١٣م (٢). وانخفضت البطالة من نحو ٣٦٪ عام ٢٠٠٣م إلى أقلّ من ١٢٪ عام ٢٠١٣م؛ بفعل التحسن العام في الاقتصاد العراقي، على الرغم من ارتفاعها إلى أكثر من ٢٨٪ بعد سقوط أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية في يد تنظيم داعش منتصف عام ٢٠١٤م. وبحسب تقرير وزارة التخطيط، فإنّ عام ١٩٩٠م شهد تصنيف ٢٧,٥٪ من السكان فقراء يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد، قبل أن ينخفض الرقم فيما بعد إلى ١١,٥٪ عام ٢٠١١م (٣).

(١) حوار أجراه الباحث مع مظفر محمد صالح -المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء- في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

(٢) بيان صحفي على موقع الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، على الرابط: <http://www.cosit.gov.iq/ar>.

(٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، (بغداد، ١٢٠٠١م)، ص ٩.

ويمكن أيضاً الإشارة إلى بعض الأرقام المتعلقة بالخدمات؛ إذ ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال من نحو خمسة ملايين مشترك عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ١٥ مليون مشترك بحلول عام ٢٠١٠ (١)، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى ٤٩ مليون مشترك (بما يعادل ٦٧٦,٣٪ من السكان) بحلول نهاية عام ٢٠١٤ (٢)؛ إذ امتلك ٦٦١,٢٪ من الشباب بين ١٥ و٢٥ عاماً هاتفاً نقالاً عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٠٪ قبل عام ٢٠٠٣ (٣).

وأظهرت نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق عام ٢٠٠٤، ونتائج مسح شبكة معرفة العراق عام ٢٠١١، أن نسبة الأسر التي تمتلك الحواسيب الآلية ارتفعت من ٥ إلى ١٧,٢٪، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الستالايت من ٤٠٪ إلى ٩٦,١٪ خلال المدة ذاتها (٤)، وارتفعت أيضاً نسبة المشتركين في خدمات الإنترنت من ٤٥٠٠ مشترك فقط عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦١ ألف مشترك في إبريل / نيسان عام ٢٠٠٧ (٥)، و٥٤٦ ألف مشترك (بمعدل ١٤ فرداً لكل ١٠٠ فرد من السكان) بحلول نهاية عام ٢٠١٤ (٦).

وتظهر نظرة فاحصة إلى الأرقام والإحصائيات الآنفة الذكر التوسيع الكبير الذي شهدته الطبقة الوسطى العراقية من حيث الدخل الاقتصادي، ومستويات التواصل والتثاقف مع العالم. وإذا أخذنا في

(١) هيئة الإعلام والاتصالات، ملحق التقرير السنوي لهيئة الإعلام والاتصالات: ٤، ٢٠٠٥-٢٠٠٤، (بغداد، من دون تاريخ نشر)، ص. ٢٩.

(٢) هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع: ٢٠١٨-٢٠١٥، ٢٠١٨، (بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات، من دون تاريخ نشر)، ص. ١١.

(٣) وزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للفتوة والشباب ٢٠٠٩: التقرير التفصيلي، (من دون مكان طباعة، ٢٠٠٩)، ص. ٣.

(٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، مرجع سابق، ص. ٤٧.

(٥) وزارة التخطيط وبيت الحكم، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، (بغداد)، ص. ٩٨.

(٦) هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع: ٢٠١٨-٢٠١٥، ٢٠١٨، مرجع سابق، ص. ١١.

الحسبان أن أكثر من ٥٧٠٪ من سكان العراق هم من فئة الشباب بين ١٨ و ٣٥ عاماً فإن ذلك سيكون مدعاةً كبيرةً للتأمل؛ فمضي أكثر من ١٢ عاماً على تغيير نظام صدام حسين يعني أن أغلبية سكان العراق لم يعيشو النظام الديكتاتوري وتبعاته، أو لم يتشكل لديهم الوعي بمعنى هذا النظام، وهم ليسوا معنيين بالضرورة بالصراعات الشيعية السنوية الكردية التي وجدت في تاريخ الصراع السياسي العراقي حاضناً أساسياً لها. وخلقت الفجوة في فهم السياسة والطائفية، وتاريخ العراق المعاصر، ومستوى التواصل مع العالم، وثقافة الطبقة الوسطى الحديثة، جيلاً متميزةً في تطلعه نحو الحياة المعاصرة وحاضنته العلمانية المدنية الديمقراطية.

### حركة الاحتجاج بعد ٣١ يوليول / تموز عام ٢٠١٥ م

بدأت الدعوة إلى التظاهرات بشكل عفوي في أحد أقضية محافظة البصرة، ثم انتشرت في بقية محافظات البلاد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي انتشار النار في الهشيم، مدحومةً بالتدمر الكبير من قلة التيار الكهربائي في أشهر الصيف اللاهبة، والقصص المتراكمة لملفات الفساد التي ضلت طريقها إلى العدالة. وشكّلت هذه التظاهرات معطى جديداً في العراق والمنطقة، وفرصةً استثنائيةً لإصلاح النظام السياسي الذي تكّلس على تقاليد لم تسفر عن بناء دولة رشيدة أو أمة موحدة. وتميزت هذه التظاهرات بسماتٍ كثيرة، منها انطلاقها من المناطق الشيعية؛ إذ قادها في بغداد نخبة من المثقفين العلمانيين من جذور شيعية، ولعل ذلك يكشف - كما قال ستار عواد<sup>١</sup> الناشط المدني وأستاذ الفلسفة في الجامعة المستنصرية ببغداد - «مدى الحيف الذي يشعر به الشيعة في العراق من جراء حكم محسوب عليهم، لكنه لم يقدم لهم أبسط مقومات الحياة، ومنها: الأمن، والماء، والكهرباء»(١). ويشير الإعلامي والناشط المدني سعدون محسن ضمد في هذا الصدد

(١) حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر / تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

إلى أن «استمرار الفساد، وانكشاف الطبقة السياسية؛ بفعل الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة للبلاد، وكذلك نُضج المجتمع وقدرته على تنظيم النظاهرات، وانتشار التواصل الاجتماعي بينهم، تعدّ عوامل مهمة في انطلاق التظاهرات واستمراريتها»<sup>(١)</sup>.

لم تكن التظاهرات ثورة جياع؛ فالمشاركون فيها هم في الأغلب من الطبقة الوسطى المتعلمة من الموظفين، والطلاب، والأكاديميين، والناشطين في منظمات المجتمع المدني، والإعلاميين، والمثقفين. وأبدى المتظاهرون وعيًّا منقطع النظير –قياساً بالظاهرات التي يغلب عليها الانفعال والهياج الجمعي – حيال الهدف من التظاهرات، وطريقة الظهور فيها؛ فلم تخرج أي تظاهرة في محافظات العراق عن عنوانين رئيسيين، هما: مكافحة الفساد، وتأمين الخدمات. ويأتي هذان العنوانان دائماً تحت لافتة (إصلاح النظام وشرعية الدستور)؛ إذ لم تتجاوز الشعارات والحضور هذه اللافتة، أو تعداها إلى المطالبة بإسقاط النظام، أو تعديل الدستور، أو إجراء انتخابات مبكرة.

وتميّز المتظاهرون في الأغلب بأنهم متعلمون، كما ان ابرز موجهيها كانوا من خريجي العلوم الإنسانية؛ إذ إن انشغال هذه العلوم بالنقد والتفسير يعطيهم قابليةً أكبر في التعامل مع الهموم الإنسانية الكبرى، ونقدها، والمطالبة بالإصلاح والتغيير. وبذلك كان خريجو الفلسفة واللغة العربية والاجتماع والأنثروبولوجيا والقانون من أبرز الفاعلين في التجمعات الاحتجاجية.

وكان أغلبية المتظاهرين شباباً تراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ سنة، وهي الأعمار التي تشكّل أغلبية عدد سكان العراق حالياً، وليس خافياً أن هذه الأعمار لم تكون صورةً واضحةً عن النظام الديكتاتوري السابق، كما أنها لا تجد الضرورة التي يجدها آباءهم في أن يتولّ سياسيون

(١) حوار أجراه الباحث مع سعدون محسن ضمد في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

إسلاميون ذوو تاريخ نضالي عريق مهمّة إدارة البلاد؛ فليس لهذا الجيل ارتباط فكري أو عاطفي بجيل الآباء الذين اختلفوا عنهم في تجربتهم السياسية التاريخية. وبذلك كانت التظاهرات نتيجة استعادة الطبقة الوسطى الشقة بالذات؛ إذ لم تتمكن هذه الطبقة منذ التسعينيات من إعادة الشقة والعمل الجماعي؛ بسبب انهيارها بفعل الحصار والحروب وقسوة الظروف؛ فالاستقرار الاقتصادي والسياسي والانفتاح والحرية هي الأمور التي تعيد الحياة إلى الطبقة الوسطى، وهي الشروط التي لم تُؤمَّن نسبياً إلا بعد عام ٢٠٠٣م.

وأجمع المتظاهرون عبر اتفاق جماعي لم يجرِ إلا بشكل عفوياً على صفحات موقع التواصل الاجتماعي على أن تكون التظاهرات مطلبيةً، كما اتفقوا على عدم رفع شعارات طائفية، أو أيّ رأية سوى رأية العراق، وتحميل المتظاهرين الطبقة الحاكمة (التي يغلب عليها الإسلاميون) مسؤولية التدهور في الخدمات وتفشي الفساد، وهو ما جعل هذه التظاهرات ذات صبغة مدنية علمانية. وشكّلت قيادة هذه التظاهرات فئات من الشباب العلمانيين الليبراليين، وكذلك ثلاثة من اليساريين، مع أن أغلبية المشاركين من الطبقة الوسطى غير المعنية بالصراع بين العلمانيين والإسلاميين.

وأصرّ المتظاهرون على أن تظاهراتهم ليست سوى حركة احتجاج جماهيري، راضين بذلك تشكيل قيادة واضحة ومفوضة للتحدث إلى الإعلام أو الحوار مع الحكومة، مع أن عدم وجود قيادة واضحة ومحدّدة لا يعني عدم وجود فاعلين مؤثرين في حركة الاحتياجات؛ فهم أشخاص معروفون بالاسم والصفة، ويستندون إلى كلمتهم المسموعة والمقرؤة في الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي للتأثير في جمهور عريض من الشباب وال المتعلمين.

وشاركت في التظاهرات -على الرغم من انطلاقها من مناطق شيعية- فئات مختلفة من حيث الانتماء الديني والمذهبي، شدّهم إليها مطلبيتها وعدم رفعها شعارات طائفية. ويشير عبدالخالق حسن -الكاتب والأستاذ في جامعة بغداد- في هذا السياق إلى أن «العلامة الفارقة للتظاهرات الأخيرة في العراق هي مستوى تمثيلها مكونات الشعب العراقي دينياً وطائفياً، فضلاً عن تمثيلها مختلف طبقاته الاجتماعية؛ مثل: الأساتذة، والطلاب، والمحامين، وغيرهم»<sup>٧</sup>). كما أن الأمل والتعاطف اللذين أبدتهما الأقليات الدينية داخل العراق وخارجه مع التظاهرات ومطالبها لم يخفيا عن أعين المراقبين، وأشارت مارلين أويشا-الإعلامية والاكاديمية- إلى تطلعها إلى أن تكون هذه التظاهرات ومطالبها بدايةً ل نهاية معاناتهم التي ضاعت بصراع القبائل الكبرى (الشيعية، وال逊ية، والكردية)<sup>٨</sup>.

### مواقف المرجعية والأحزاب والحكومة

لم يكن موقف المرجعية الشيعية العليا في النجف، المتمثلة في السيد علي السيستاني، على خلاف تطلعات الجماهير المحتاجة ضد الطبقة السياسية الحاكمة؛ فقد كانت المرجعية تؤكد منذ سنوات ضرورة مكافحة الفساد، والعمل على توفير الخدمات للناس، كما كانت تؤكد دائماً ضرورة تجنب الانحراف في الصراعات الطائفية؛ لذلك رفضت المرجعية الدينية منذ نحو أربعة أعوام استقبال السياسيين، وهو تقليد درج عليه السياسيون الشيعة لكسب مزيدٍ من الشرعية والدعم لعملهم. لكن تصريحات المرجعية الدينية المتكررة عبر خطب الجمعة، وسحبها الضمني دعمها من السياسيين، لم يكونا كافيين لتصحيح مسار الحكومة وقادتها. واستغلّ السيستاني بذكاء انطلاق موجة الاحتجاجات، فحدّر

(١) حوار أجراه الباحث مع عبدالخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

(٢) حوار أجراه الباحث مع مارلين أويشا في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

من التصدي لها، أو تجاهل مطالب المحتجين، وكرر مطالب المتظاهرين بكلمات واضحة تدعو إلى محاكمة رؤوس الفساد، واسترجاع الأموال العامة المنهوبة، وإصلاح المؤسسة القضائية التي كانت ضمن أهم مطالب المتظاهرين<sup>٩</sup>).

ولم يكن موقف السيستاني في العراق على وفاق مع الموقف الإيراني الذي عبرت عنه بعض وسائل الإعلام الرسمية هناك، كما لم يكن متواافقاً مع ما عبرت عنه القوى الإسلامية الشيعية التي استخدمت لغة التخوين والتشهير في وجه التظاهرات؛ فنوري المالكي -الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، والنائب السابق لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء السابق- أشار وقتها في عدة حوارات تلفازية، وكان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، إلى أن «المتظاهرين فئة علمانية تريد أخذ الحكم من الإسلاميين»، كما أشار عمار الحكيم -رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي- في حوارات مشابهة إلى أن «التظاهرات تأتي في سياق حرب داعش ضد النظام في العراق، ومحاولته النفاذ إلى عمق العاصمة بغداد».

وساعد الأحزاب السياسية الإسلامية في مناهضة الاحتتجاجات الشعبية أمران تميزت بهما هذه التظاهرات التي عمّت معظم محافظات البلاد: أولهما الشعار الأبرز في التظاهرات (باسم الدين بأكونة الحرامية)؛ أي (باسم الدين سرقنا اللصوص)، في إشارة إلى أحزاب الإسلام السياسي التي لم تتمكن من وضع حل لمشكلتي الفساد والخدمات بعد ١٢ عاماً من حكم البلاد، وثانيهما: الشعارات الساخرة واللاذعة التي مست الرموز السياسية، خصوصاً شخصيتي نوري المالكي وعمار الحكيم.

(١) نص خطبة المرجعية الدينية المنشورة على موقع العتبة العباسية، على الرابط: <https://alkafeel.net/inspiredfriday/index.php?id=226&ser=2&lang=ar>

وبذلك كان الانقسام الشيعي - الشيعي من أولى نتائج التظاهرات التي عبرت عن اتجاهين مختلفين: الأول يذكر بالمخاطر الطائفية المحدقة، وخطر زوال الطبقة السياسية التي ليس لها بديل سوى حزب البعث وداعش، ويتمثل هذا الاتجاه في أغلب أحزاب الإسلام السياسي الشيعية التي تدعمها إيران. أما الاتجاه الثاني، فيدعوا إلى دولة مدنية تقودها كفاءات مهنية، وتنتهي فيها المحاصلة الطائفية والحزبية، ويتمثل هذا الاتجاه في المتظاهرين في ساحات الاحتجاج ببغداد والمحافظات، إضافةً إلى مرجعية السيستاني العليا في النجف.

ليست الدعوة إلى الدولة المدنية بجديدة على السيستاني (رغم عدم تصريحه بها حتى الان)؛ فهو لا يؤمن بنظرية ولاية الفقيه المعروفة في إيران؛ فالشرعية عنده للشعب، وإرادة الشعب هي الأساس في تشكيل الحكومة، واستمرار الدولة(.). ولا يفكر السيستاني في أي مشروعية غير تلك التي يحدّدها الشعب. وعلى الرغم من دعوته إلى احترام الهوية الإسلامية الا انه يتحدث بوضوح لا ليس فيه عن رفضه وجود حكومة دينية، حتى إنه عارض أي اشتراط مسبق لهوية البلاد، سواء أكانت هوية عربية أم إسلامية، وشكل تكوينها السياسي، جاعلاً ذلك ضمن صلاحيات الشعب بجميع قومياته ومذاهبه من خلال انتخابات حرة و مباشرة(.). ويؤكد السيستاني دائماً تروسيخ مشروعية الدولة، مبدياً تصميماً كبيراً على توفير سبل استقرارها وديمومتها، ويلخص رؤيته في بناء الدولة في: إنشاء حكومة تتمتع بالكفاءة، وتنسم بالنزاهة، وتتغاضى عن مصالحها الحزبية والطائفية والعرقية، و تعالج القضايا الأمنية وفق عقيدة وطنية، وتكافح الفساد، وتحقق مركزية

(٢) حامد الخلف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني دام ظله في المسألة العراقية، (دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م)، ط٢، الوثيقة رقم ١٩، ص ٤١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨.

القضاء، وتتوفر الخدمات، وتعمل على استعادة سيادة البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار (١).

وقد انضمت حركات واحزاب في الاسابيع اللاحقة من بدء الاحتجاجات اهمها التيار الصدري وعصائب اهل الحق وغيرها، كل لأسباب ودافع سياسية متنوعة.

أما موقف الحكومة تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية، وضغط المرجعية الدينية التي دعت رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى التصدي (بإذن من حديد) للفاسدين الذين يقفون في وجه الإصلاحات، فكان تبني حزمتين من الإصلاحات، شملتا: إلغاء المناصب الزائدة والشرفية، ودمج الوزارات ذات الاختصاص المتشابه، وتقليل رواتب المسؤولين ومخصصاتهم وحماياتهم، وتعديل رواتب موظفي الدولة، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية الطموحة، كما تبني رئيس الوزراء قائمةً أوليةً بإعفاء ١٢٣ وكيلًا ومديراً عاماً في وزارات الدولة المختلفة.

ومع ذلك، فإن حزمة الإصلاحات التي أطلقها العبادي انقسمت من حيث الوضع القانوني إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: يحتاج إلى تعديل دستوري، مثل إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية نهائياً.

- الثاني: يحتاج إلى تعديل قانوني، مثل أغلب فقرات الإصلاح التي تشمل دمج الوزارات.

- الثالث: يحتاج إلى تعليمات تصدرها الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مثل تلك الإصلاحات التي تخص مخصصات المسؤولين (لا رواتبهم)، وحماياتهم، وسياراتهم.

ومع أن حزمة الإصلاحات حظيت بما يشبه الإجماع في مجلس النواب إلا أن قادة التظاهرات تحدثوا عن تواطؤ سياسي تجاه توريط

(١) المرجع نفسه، الوثيقة رقم ٨٨، ص ١٥٢، ١٥١.

رئيس الوزراء في تنفيذ الإصلاحات من دون شرعية قانونية أو دستورية، مستنداً فقط إلى شرعية الشارع الغاضب، ودعم المرجعية. وتحدث ستار عواد -أستاذ الفلسفة في الجامعة المستنصرية ببغداد، والناشط المدني- عن ذلك، فقال: «لا تؤمن الأحزاب السياسية إطلاقاً بأي إصلاح؛ لأنها جزء من منظومة الفساد في الدولة، حتى إن وقوف هذه الأحزاب إلى جانب الإصلاحات هو وقوف شكلي، لكنهم يرفضون في الكواليس أي تعديل، أو تقليص لامتيازاتهم لمصلحة الشعب» (١).

وتأييداً لهذا الرأي ظهر قادة الحشد الشعبي (الذي يحظى باحترام الأوساط الشيعية الشيعية لتطوعهم لقتال داعش) إلى جانب رئيس السلطة القضائية القاضي مدحت المحمود، وهو ما شكل صدمةً للنشطاء والمحتجين؛ فعن ذلك يتحدث الإعلامي والناشط المدني سعدون محسن ضمد قائلاً: «استخدم السياسيون مختلف الطرائق غير القانونية وغير الإنسانية لمواجهة المتظاهرين ومطالبهم؛ فهددوا النشطاء واختطفوهم، واستغلوا عواطف الناس المتوجهة نحو الحشد الشعبي، فدفعوا قادة الحشد إلى الوقوف مع القضاء المتهم بالفساد» (٢).

وبتهم المتظاهرون القاضي مدحت المحمود -رئيس مجلس القضاء الأعلى- بمسؤولية كبيرة في مجازاة السلطة التنفيذية، خصوصاً في تفسيراته الدستور. وعلى الرغم من الدعوات الملحة لـ(إصلاح القضاء) إلا أن رد فعل السلطة القضائية حيال ذلك كان مخيّباً للآمال؛ إذ تقدم القضاة إلى رئيسهم بما يشبه (البيعة) من أجل البقاء في منصبه سنوات أخرى.

إن عدم انسجام السلطة القضائية مع مطالب الجمهور بالإصلاح ليس سوى صورة واحدة من صور مقاومة المطالب بالتغيير، ويمكن

(١) حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

(٢) حوار أجراه الباحث مع سعدون محسن ضمد في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

القول: إن عدم انسجام المنظومة السياسية في الدولة مع حملة الإصلاحات ربما يؤدي إلى أن ينبرىء المتضررون؛ مثل: (نواب الرئيس، والوزراء المقالين، و المجالس القضائية والتواحي الملغاة، وغيرهم)، إلى التقدم بشكاوى إلى المحاكم الإدارية أو المحكمة الاتحادية ليتبين حينذاك أن ما جرى كان غير قانوني وغير دستوري، وهو ما سيحول الإصلاحات إلى حبر على ورق.

ويظهر النشطاء أيضاً قدرًا كبيراً من التشاؤم حيال النتائج التي أسفرت عنها التظاهرات / الإصلاحات؛ إذ يشير الأكاديمي والناشط المدني عبدالخالق حسن إلى أن «إصلاحات العبادي لم تسفر عن أي شيء ملموس إلى الآن؛ فما زال الذين كان من المقرر أن تُلغى مناصبهم؛ مثل: نواب رئيس الجمهورية، وبعض الوكلاء، يتسلّمون رواتبهم بشكل اعتيادي، ورواتب البرلمانيين لم تتغيّر، ولم تتم إقالة رئيس السلطة القضائية، ولم يفعّل أي ملف فساد» (١). لكن الواقع يشير أيضًا إلى خطوات مهمة في طريق الإصلاح؛ إذ أضطرّ مجلس النواب تحت وقع شعارات المحتجين في ساحات التظاهر إلى إقرار قانون الأحزاب المؤجل منذ سنوات طويلة، كما صوّت البرلمان على قانون العمل الذي يمسّ الحياة المعيشية لشريان واسعة من المجتمع.

أما هيئة النزاهة، التي لم يُعرف عنها سوى إغلاق الملفات وتسويفها، فقد أصدرت مؤخرًا قرارات بمحاكمة ٢٦ مسؤولاً كبيراً، بينهم وزراء، ووكلاء وزارات، وأمين العاصمة السابق، ومديرون عامون، وهو أمر لم يكن متخيلاً قبل بدء الاحتجاجات. ويشير الأكاديمي والباحث أحمد قاسم بنبرة متفائلة إلى أن «الكتفاءات المشاركة في التظاهرات بدأت تجري التنسيقات قطاعياً؛ فالقانونيون قدّموا ورقتهم للإصلاح في مؤسساتهم، والأساتذة الجامعيون قدّموا أيضًا برنامجهم

(١) حوار أجراه الباحث مع عبدالخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

الإصلاحي في الجامعات ووزارة التعليم العالي، وباتوا مؤثرين بفعل ضغط الشارع والإصرار على المضي في الإصلاحات»<sup>(٢)</sup>.

ومن نتائج النظاهرات يمكن القول: إن النظاهرات التي انطلقت أساساً من المناطق الشيعية، وقادها بشكل كبير نشطاء من جذور شيعية، ضد أحزاب السلطة (من الشيعة خاصةً)، تؤكد أن هناك حراكاً فكريّاً وموضوعياً يجري لإعادة تعريف الدور الشيعي وأهدافه السياسية في البلاد.

ويتمثل أضلاع مثلث الحراك التغييري في العراق في: المتظاهرين، ومرجعية السيستاني، ورئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي تبني الإصلاحات من دون دعم من حزبه (حزب الدعوة الإسلامية)، أو الكتلة التي ينتمي إليها (كتلة دولة القانون البرلمانية برئاسة نوري المالكي).

ومع كل ذلك، فإن المواقف الكردية والعربية السنوية تبدو أيضاً لافنة للانتباه؛ فقد أشار استطلاع للرأي أجراه مركز البيان للدراسات والبحوث موقفاً كردياً رافضاً بشكل واضح للإصلاحات التي تبناها العبادي؛ فمن ضمن أكثر المحافظات رفضاً للإصلاحات العبادي كانت محافظة السليمانية؛ إذ عبر ١٨٪ من المبحوثين فيها عن عدم رضاهما عن الإصلاحات، تلتها محافظة دهوك التي عبر ٦٥,٧٩٪ من المبحوثين فيها عن عدم الرضا أيضاً<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن رغبة رئيس الوزراء في تجاوز المحاصصة القومية والطائفية في حزم الإصلاحات لم ترق للأكرااد وممثليهم السياسيين، الذين رأوا في حزمة الإصلاحات تجاوزاً للتفاهمات السياسية، أو عبوراً على الاستحقاقات القومية.

(٢) حوار أجراه الباحث مع أحمد قاسم في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

(٣) يمكن الاطلاع على نص الاستطلاع تحت عنوان: (استطلاع رأي: تقييم الأداء الحكومي ٢٠١٥م)، على الرابط:

<http://goo.gl/IEN2vx>

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات في المناطق العربية الشيعية تسرّبت إلى كردستان حاملةً المطالب ذاتها: مكافحة الفساد، وتأمين الرواتب والخدمات. وشهدت كردستان مطلع شهر أكتوبر عام ٢٠١٥ تظاهرات شملت مدينة السليمانية وضواحيها أدت إلى مقتل خمسة متظاهرين مدنيين، وإحراق مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني، وما زالت الأحداث في كردستان مرشحةً للتفاقم مع تأجّج الوضع السياسي بعد رفض بارزاني التخلّي عن السلطة على الرغم من وجوده على رأسها ١٢ عاماً.

أما في أوساط العرب السنة، فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسة: الأول هو الاتجاه الجماهيري المشارك في التظاهرات لعدم طائفتها، وظهر الاتجاه الثاني على مستوى قيادات سياسية؛ مثل رئيس البرلمان سليم الجبوري، الذي دافع عن حزمة الإصلاحات الحكومية وتبناها، وأضاف إليها حزمة برلمانية للإصلاح. أما الاتجاه الثالث، فهو الاتجاه المتحفّظ سياسياً حيال حملة الإصلاحات، وهو بذلك لم يختلف عن التحفّظ الكرودي تجاه تجاوز التفاهمات السياسية، والررضوخ للشارع، وتبيّد المكاسب الطائفية والفتوية لمصلحة مدينة الدولة. ويقول الباحث في الشؤون الاستراتيجية الدكتور هشام الهاشمي: «ان العرب السنة انقسموا الى عدة فئات: فأهل بغداد الذين لم ينتموا الى احزاب سياسية قد شاركوا في تظاهرات منذ انطلاقها بعد ٣١ تموز. اما الموالين للحكومة من المنتدين الى الاحزاب السياسية المشاركة في السلطة فقد فضلوا البقاء متفرجين على الاوضاع. اما الفتنة الاخيرة فهم العرب السنة من المنتدين الى احزاب سياسية او اسلامية معارضة، وكان موقفهم اثناء الاحتجاجات ببغداد معاوقة المحتاجين بالقول: اين كنتم في الاحتجاجات التي اطلقناها عام ٢٠١٣؟» (٤). ويشير الصحفي عمر الشاهر الى

(٤) حوار أجراه الباحث مع هشام الهاشمي في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

رفضه وجود شارع سني مؤثر بالأساس، بقوله: « ما عاد هناك شارع سني بعد الذي حدث من اوضاع في المحافظات ذات الاغلبيّة السنية، فلا يصح الحديث عن توجهات وقناعات راسخة للعرب السنة مع عدم وجود مجتمع سني يمكن سماعه ومتابعته على الأرض. لكن ما اظنه هو ان الجمّهور السني ينظر بعين التشفي لما جرى بعد ٣١ تموز، فلعل شعور الجمّهور الشيعي بالالم والأذية يعود بالتفع على المجتمع السني في نهاية المطاف »<sup>(٣)</sup>. ومن الواضح ان المطالبات العربية السنية تعقدت كثيراً بعدما حدث في ساحات الاعتصام بالمحافظات الغربية، وان التوجهات السنية حيال مظاهرات بعد ٣١ تموز يشكل اعتراضاً ضمنياً بأنها مسألة شيعية شيعية قبل كل شيء. اضف الى ذلك فإن تحقيق الإصلاح في بنية الدولة العراقية على يد اي كان يحقق المنفعة للجميع.

#### الخاتمة:

يبدو ان التظاهرات بشكل عام انتهت باصلاحات شكلية تجميلية هدّأت الشارع المحتجّ مرحلياً، لكن من دون أن تمسّ جوهر النظام والاتفاقات السياسية الأساسية بين الفرقاء.

وعلى الرغم من ذلك فإن مطالب المتظاهرين، وضغط المرجعية الدينية، وإصرار رئيس الوزراء حيدر العبادي المعلن على تنفيذ الإصلاحات، غير قابلة للتنفيذ إلا في حدود ضيقة (لكن مؤثرة ومهمة) وسط مواجهة شرسة من (mafia) الفساد المدعومة سياسياً وإعلامياً من كل القوى السياسية بمختلف مكوناتها.

وإذا كانت للتظاهرات من نتيجة فإنها إطلاق حوار جادّ في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والنتبويّة عن (مدنية الدولة)، ومفهومها، ومتطلباتها، وآلياتها، في مقابل (الدولة الطائفية/ المحاصلية). كما أن

(٣) حوار أجراه الباحث مع عمر الشاهر في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥ م.

الحديث الإصلاح وضروراته أصبحا في طليعة الحوارات التخبوية، وشعارات الساسة، ومطالب الجمهور، وبذلك فإن إصلاح النظام، وليس الحفاظ عليه بأي ثمن، بات مطلب الجمهور. يضاف إلى كل ذلك أن كسر (التابوهات) في تناول الرموز السياسيين، والنقد من الداخل، والمطالب بالتغيير من الأسفل، أصبحت جزءاً من تقاليد العمل السياسي والمدني في العراق بفعل هذه التظاهرات.

وعلى ما يبدو فإن شريحتي المتعلمين والشباب، اللتين تنتميان إلى الطبقة الوسطى الجديدة، ستبخثان عن معادل سياسي أيديولوجي يمثل هذه الطبقة في السلطة، وهو معادل يتبنّى نظاماً سياسياً مدنياً جديداً غير طائفي، لكن فرز هذه الطبقة السياسية الجديدة وظهورها بحاجة إلى مزيدٍ من النضج والعمل الفكري والاحتجاجي بين شريحتي المتعلمين والشباب في العراق خلال مدة زمنية غير قليلة، وظروف موضوعية غير مستحيلة.

### الملخص

تشكل الحركة الاحتجاجية المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣ علامة فارقة في طبيعة الاحتجاجات التي شهدتها تاريخ العراق المعاصر. فبعدما كانت عنصراً المظلومية والتهميشه أساسياً في تحريك الشارع بال ضد من توجهات السلطة، (على الأقل العهود التي حكمها حزب البعث)، باتت اليوم الاهداف العقلانية المتعلقة ببناء الدولة هي التي تحرك الشارع، وهي بطبيعة الحال اهداف عابرة للمظلوميات الطائفية والقومية. وتهدف الدراسة الحالية الى البحث في بنية الاحتجاجات المدنية في العراق ودور الطبقة الوسطى المتعلمة والشابة فيه، كما تبرز اهم التحديات امام الاحتجاجات ضد الفساد وضعف الخدمات، واهمها تلك المقاومة التي تبديها قوى السياسية ذات الطابع الاسلامي.

وتفترض الدراسة افتراضا رئيسا هو: ان الحركة الاحتجاجية ترعرعت في بيئات حضرية شيعية، وان اهم نتائجها هي الانقسام الشيعي الشيعي على فلسفة الدولة وبنائها.

وستفصل الدراسة اهم معالم الاحتجاجات ومطالبهما، وموافق المرجعية الدينية واحزاب السلطة من مطالبات المحتاجين، والمآلات الممكنة لحركات الاحتجاجات والتظاهر المدني في المستقبل العراقي المنظور.

وتعتمد الدراسة على اداتي: ١- البيانات الثانوية (المكتبية) مثل الاحصائيات والارشيف الرسمي، ٢- المقابلة، مع اهم الفاعلين المدنيين في المظاهرات الاحتجاجية، ٣- الملاحظة بالمشاركة، حيث عمد الباحث الى تسجيل الملاحظات عن الاحتجاجات عبر مشاركته الفعلية فيها وفقا للشروط المنهجية العلمية.

## Abstract

### Sociology of protest: A review of civil protest movements in Iraq after Julay31. 2015.

Dr.Ali Taher Alhammood.

The civil protest movements in Iraq after 2003, became more as a distinguished land mark of the protests nature in contemporary Iraqi political life.

After decades of considering the marginalization ,injustice, tyranny as the main motives of popular protests against the successive authorities( at least within the Baath era), now they came to credit a modern state building demands. These new protests lane on new sets of motivations are based on trans-sectarian and trans-nationalism goals.

The research aiming to investigate the components of recent civil protests. Also trying to find out the rule middle class on it.

Mainly focusing on the resistant revealed by the Islamic -based political parties largely dominating the power of state in Iraq.

The research suggest a main assumption of considering that the protests movements are basically of Shiaa rooted inceptions.

And they were largely affected of Shaa-Shiaa division. Taking the dispute about the final state outlet in consideration.

The research went on details of :the protests components and demands, the attitude of supreme Shaa -clerics (Marjiaia), the react committed by main political parties in power. Locking to identify the possible consequences of these protests, we depend on : archive data( official statistics, media releases ),Personal interview with key ruling activists. Notes from research field by taking part and witnessing the protest events.